مركز العراق للتنمية القانونية
(منظمة غير حكومية)

Iraq Center for Legal Development
(NGO)

العدد: ١٠٤
التاريخ: ٢٠١٩/٢/٢٥

إلى/ مجلس القضاء الأعلى - الإدعاء العام

هيئة النزاهة

م / عقود التراخيص النفطية

يُهديكم مركزنا أطيب التحيات، ويشدُّ على أيديكم في مواصلة الجهود الكبيرة التي تبذلونها، مُتمنياً لكم النجاح في خدمة بلدنا العزيز وشعبنا المعطاء

في الوقت الذي أشاعت فيه وزارة النفط العراقيّة والمسؤولين عن قطاع النفط أن هذه العقود قد جاءت لمصلحة العراق وستحقُّق طفرة إقتصادية، إلاّ أننا وجدنا من خلال المعلومات الواردة إلى مركزنا ومراجعة بعض الأوليات ومراقبة الأداء إن هذه العقود قد أثقلت الإقتصاد العراقيّ من خلال الغبن المُتحقق في التعاقد.

إنّ مركزنا يرى في هذا الصدد أن المخالفات الموجودة في هذه التعاقدات كانت على نوعين:-

أولاً: المخالفات الدستوريّة والقانونيّة:

تتلخّص هذه المخالفات والتي تستوجب التحقيق مع القائمين على هذه العقود من وجهة نظرنا ومحاسبتهم لمخالفتهم نصوص صريحة وهي كالآتي:-

١- إنّ هذه العقود (التراخيص) تمت دون غطاء قانوني، حيث أن (قانون النفط والغاز) لم يُشرّع لغاية الآن.

٢- إنّ قانون الإستثمار النافذ يمنع الإستثمار الأجنبيّ في قطاع النفط والغاز.

٣- إذا كان لهذه العقود إستثناءات من القوانين، فإنّها لم تُعرَض على مجلس النواب العراقيّ ليصدر القرار بتدخلٍ تشريعيٍّ يُعالج المُخالفات أعلاه.

٤- إنّ الدستور العراقيّ قد نصَّ صراحةً على أن القوانين النافذة معمول بها ما لم تلغى أو تُعدّل، وفي هذا الصدد فإنّ قانون (شركة النفط الوطنيّة) النافذ قد جعل من هذه الأعمال ضمن إختصاصها حصراً ولا يسمح للشركات النفطية العمل بها.

٥- بموجب قانون (شركة النفط الوطنيّة) فإنّ لها شخصية معنوية وبذلك يجعل من التفاوض وجميع الإلتزامات ومنها توقيع العقود من صلاحيتها حصراً.

web : www.icld-iq.com
email : icld.media@gmail.com

العراق – بغداد – مدينة الكاظمية المقدسة – شارع المحيط
Iraq - Baghdad - Al-Kadhimiya - Al-Muheet Street

العدد :
التاريخ :

٦- إنّ الدستور العراقيّ ينصّ صراحةً على التنسيق بين الحكومة الإتحاديّة والحكومات المحليّة في المحافظات المعنية وإن وزارة النفط قد تجاهلت هذه المادة.

٧- لو كانت هذه العقود عقود خدمة كما يُشاع بأنها (عقود وطنية) فلماذا تم كتابتها باللغة الإنكليزيّة ؟!.

٨- لقد تم إبرام هذه العقود على الأراضي العراقيّة ومثلتها مؤسسات عراقية تأسّست وفق الدستور والقوانين العراقيّة لكن في حالة الخلاف مع هذه الشركات النفطيّة فسيكون التحكيم الدوليّ هو الفصل.

ثانياً: المُخالفات التي أدت إلى هدر المال العام وسرقة النفط العراقيّ:

١- إنّ عقود (التراخيص النفطيّة) ليست عقود خدمة، كونها تمتد لمدة ٢٠ عاماً وبعضها تم تعديل مدته لاحقاً ليصبح ٢٥ أو ٣٠ عاماً، وهذا يعني أن هذه الشركات الأجنبيّة على الرغم من أنها قد تقاضت أجورها في تقديم الخدمة إلى الجانب العراقيّ إلاّ أنها سوف تأخذ أرباحاً من مبيعات النفط للفترة المتفق عليها أعلاه.

٢- لماذا وقّع العراق مثل هذه العقود؟ ولدينا:-

أ- شركات مُختصة لها تأريخ في الوزارة وفي هذا المجال، بل فاقت بعض الأحيان ما قدّمته تلك الشركات الأجنبية.

ب- لدينا الأموال الكافية في تلك الفترة لتمويل مثل هذه المشاريع.

٣- إنّ الشركات المُتعاقد معها في هذا الخصوص لم تصل إلى مستوى الإنتاج الذي تم الإتفاق عليه والذي كان من المفترض أن يتجاوز عشرة ملايين (١٠٠٠٠٠٠٠) برميل يومياً مع حلول عام ٢٠١٧ .

٤- حتى لو إفترضنا جدلاً أن العراق قد وصل في إنتاجه إلى ما جاء بالفقرة (٣) أعلاه، فـ:-

أ- ماهو موقف العراق من منظمة (أوبك) وكيف سيلتزم بقراراتها وهو عضو فيها؟.

ب- هل لدينا الإمكانيات لتخزين وتصدير مثل تلك الكميات؟.

العدد :
التاريخ :

٥- إنّ من أهم سياسات الحكومة لإبرام هذه العقود كانت الإستفادة من الغاز المصاحب، فهل تم ذلك فعلاً أم لا زلنا نستورد الغاز؟ وهل أوفت الشركات المُتعاقد معها بإلتزاماتها بهذا الخصوص؟.

وهنا يدعو مركزنا للتدقيق والوقوف على الغبن الذي وقع على الجانب العراقيّ والهدر الكبير للمال بل التجاوز على السيادة العراقيّة وخاصةً بطبيعة تأسيس الشراكة وآلية إيداع وتوزيع الأموال.

٦- في عام ٢٠٠٩ وهو العام الذي تم فيه توقيع العقود، كان العراق يُصدّر مليون وتسعمائة وستون (١.٩٦٠.٠٠٠) برميل يومياً وبسعر ٦٠ دولار للبرميل أي ما قيمته إثنان وأربعون (٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠) مليار دولار في ذلك العام، وكان يعتمد بذلك على الشركات النفطيّة الوطنيّة، والآن قد تضاعف الإنتاج بنسبة ١٥٠% وبذات سعر النفط تقريباً لكنّنا لم نجد هناك فرق في الواردات يوازي زيادة الإنتاج، وهذا يعني أن هذه الشركات النفطيّة الأجنبيّة تُحقّق أرباحاً ضخمة (غير معقولة) من ثروات الشعب العراقيّ.

وبهذا الخصوص نودُّ أن نُبيّن على سبيل المثال لا الحصر:-

أ- إنّ بعض الفقرات في هذه العقود قد أعطت للشركات النفطيّة الحق في فرض رسوم إضافية ورسوم خدمات كما جاء بالفقرة (١٩) من عقد الرميلة.

ب- إنّ على الجانب العراقيّ دفع فاتورة هذه الرسوم خلال ستون يوماً، أي قبل تحقُّق الزيادة في الإنتاج وأن تودع في البنوك الدوليّة، فإذا كانت عقود خدمة، فقد كان من المفترض أن تُسدّد الرسوم بعد تحقق الغاية من الخدمة وسبب التعاقد وهي الزيادة في الإنتاج .

جـ - إنّ الشركات الأجنبيّة تفرض على الجانب العراقيّ جميع التكاليف الخاصة بالتشغيل من تأريخ النفاذ وليس من تاريخ تحقق الزيادة في الإنتاج.

د - إحتساب رسوم الخدمات والرسوم الإضافية بحيث تغطي كافة التكاليف والنفقات والإلتزامات والتعويضات للشركات النفطيّة الأجنبيّة بموجب هذه العقود دون أن نضع ضوابط لهذه النفقات، فإذا كانت عقود خدمة حقاً فوجب أن يؤشرها الجانب العراقيّ.

هـ - لا مسؤولية ضريبية للشركات النفطيّة أمام القوانين العراقيّة إلاّ ما يخصّ ضريبة الدخل وهي قيمة لا تمثّل شيئاً مقابل مقدار الأرباح المُتحقّقة.

العدد :
التاريخ :

٧- إن كانت هذه العقود عقود خدمة حقّاً، فلماذا لم يكن القضاء العراقيّ هو المُختص في حالة الخلاف، بل تُركت للتحكيم خارج العراق مثل (غرفة التجارة الدوليّة) والتي تُسيطر عليها ذات الشركات كونهم أعضاء ممولين لها.

٨- على الرغم من المُخالفات الموجودة أصلاً في مدد العقود، لكن من أين جاءت وزارة النفط بالحق الذي يسمح لها قانوناً بتمديد بعض العقود (الرميلة والزبير ٢٥ عاماً) و (غرب القرنة ٣٠ عاماً) بعد أن كانوا ٢٠ عاماً.

٩- إنّ توفير الأمن لهذه الشركات قد أُحيل لشركاتٍ أمنية خاصة تُكلّف مئات الملايين من الدولارات سنوياً، فلماذا لم تُترك للقوات العراقيّة مهمة توفير الأمن إذا كانت عقوداً وطنية.

١٠- إنّ العراق قد سدّد تعويضات لهذه الشركات الأجنبيّة بسبب خلل في الإلتزامات بقيمة أربعة عشر (١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مليار دولار بين أعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤ وهذا ما أكده السيّد رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في بيانٍ له حينما كان وزيراً للنفط في الحكومة السابقة، فهل تمت مناقشة هذا الخلل في الإلتزامات؟ وهل أن التعويضات تتناسب مع الخلل؟ وهل أن الفائدة - أي الزيادة في الإنتاج - تفي هذه التعويضات؟.

١١- إنّ الجانب العراقيّ يلتزم بدفع فائدة ١% في حالة التأخير عن تسديد المبالغ للشركات الأجنبية، وأن النسبة أعلاه هي غرامة فقط للتأخير عن التسديد، وهي كبيرة إن عرفنا بأن المبالغ بمئات الملايين، ولكن التساؤل هنا، هو لماذا لم يضع الجانب العراقيّ غرامات أو تعويضات مناسبة على هذه الشركات النفطيّة في حال عدم الإيفاء بإلتزاماتها في زيادة الإنتاج، فضلاً عن أن الزيادة المتفق عليها لم تتحقق لغاية الآن.

١٢- تم تخفيض حصة الشركة الوطنيّة بمقدار ٥% من غرب القرنة والزبير، ونسبة ٦% من الرميلة بعدما كانت ٢٥%.

١٣- تتجسّد الصلاحيات الماليّة المُطلقة للشركات النفطيّة على المال العراقيّ بما يلي:

أ- إنّ صلاحية الشراء والتعاقد لبعض الشركات النفطيّة في غالبية العقود لا يتجاوز مائة (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مليون دولار، ونرى أن بعض الشركات تقوم بتجزئة التعاقدات لتكون ضمن صلاحياتها دون مسائلة أو مراقبة من قبل الجانب العراقيّ.

العدد :
التاريخ :

ب- إن أُجور العاملين والموظفين مبالغٌ بها جداً، حيث يتجاوز بعض الأحيان من ١٠ - ١٠٠ ضعف، كما أن المخصّصات والنفقات والمصروفات الإضافية لهذا العامل تتجاوز أجره الذي هو مبالغٌ به أصلاً كما بيّنا في أعلاه، ومثالٌ على ذلك، مُحاسبٌ هندي يتقاضى راتباً سنوياً بحدود مائة ألف (١٠٠٠٠٠) دولار، وأن أجور النقل إلى محلِّ سكناه في أوروبا عند الإجازة وأجور إقامته

عند السفر وجميع مصاريفه من مأكلٍ ومشرب يقوم بدفعها الجانب العراقيّ والتي تفوق في بعض الأحيان راتبه أعلاه، وكثيرٌ من مثل هذه الحالة.

ج- أجور حماية الموظفين والعاملين التي تتعاقد بها الشركات، عالية ومبالغٌ بها.

د- تُحال بعض المناقصات الخارجيّة إلى شركات الإحالة المُباشرة، أي دون مناقصة ولا رقابة من الجانب العراقيّ، ومثالٌ على ذلك، بناء مجمّع كرفانات بواقع أربعة آلاف (٤٠٠٠) دولار للمتر المربع الواحد، بينما قيمته الحقيقيّة لا تتجاوز مئتان (٢٠٠) دولار للمتر المربع الواحد.

هـ - شراء بعض المواد من منشأ غير رصين بأسعارٍ مضاعفة من خلال دوائرها في بلدانها من دون رقابة ومسائلة عراقية.

و- لم يتم تدريب الكوادر العراقيّة كما كان متفق عليه وفق العقود المُبرمة، ونعتقد أنّه أمرُ استراتيجيّ مقصود.

ز- تضخيم التكاليف الخدميّة من خلال المغالاة في رواتب الفنيين والمهندسين والخبراء لتصل إلى مئتان وستة وعشرون مليون (٢٢٦٠٠٠٠٠٠) دولار سنوياً في الفترات السابقة، فهل تم السؤال عن ماهية عددهم أو خبراتهم، بينما الفنيّ أو المهندس العراقيّ يبحث عن التعيين بمبلغ خمسة آلاف (٥٠٠٠) دولار سنوياً ولايجدهُ

العدد :
التاريخ :

١٤- مثالٌ حول هدر المال العام:

حقل الرميلة

PETRO CHINA & BP

الزيادة التي حقّقتها من أعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤ لا تتجاوز الـ ١٧% وقد أخذت أرباحاً ومصاريف مقابلها قد تجاوزت ١٠٠% ، وإجمالاً وحسب ما ذكرتهُ وزارة النفط في تلك الفترة، فإنّ الزيادة التي حقّقتها الوزارة في الفترة المذكورة خمسمائة وسبعون ألفاً (٥٧٠٠٠٠) للبرميل يومياً، وهذا يعني أنّه لو تم إحتساب الزيادة في الإنتاج عما سجّله العراق قبل التوقيع على هذه العقود لوجدنا أن هذه الشركات قد أخذت أرباحاً ومصاريف بقيمة ٦٣ دولار للبرميل الواحد لتلك الفترة، كما وأن مستحقات تلك الشركات لعام ٢٠١٤ كان تسعة مليار (٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار بينما قيمة الزيادة المُتحقّقة كانت أربعة ونصف مليار (٤.٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار.

١٥- إنّ موازنة عام ٢٠١٥ قد خصّصت إلى وزارة النفط إثنا عشر مليار (١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار إستثمارياً، والمعروف أنها ذهبت إلى هذه الشركات في حين أن العراق كان يقترض خارجياً في تلك السنة، والسبب في هذه التخصيصات هو الضغط من هذه الشركات على الحكومة العراقيّة وتهديدها بالإنسحاب ومقاضاتها أمام المحاكم الدوليّة.

١٦- في حال تدقيق أجور الخدمة المُزعَمة التي تُقدّمها هذه الشركات إضافةً إلى مصاريفها، فسنجد أننا ندفع بحدود ٢٠ دولارعن كلّ برميل زيادة مُستخرج، وهذا غير معقول.

راجين تدقيق هذه المعلومات، ومن ثم إتخاذ الإجراءات القانونيّة بشأنها، مع التقدير.

مركز العراق للتنمية القانونية N.G.O Iraq Center for Legal Development

رئيس مركز العراق للتنمية القانونيّة

٢٠١٩ / ٢ / ٢٥

نسخة منه إلى:

- المجلس الأعلى لمكافحة الفساد
- الأرشيف ، للحفظ